

## أحدث المستجدات

الدولة، حيث تم على وجه الخصوص تقليص برنامج استثمار عام كبير للفترة 2014-2024 من 180 مليار دولار إلى 130 مليار دولار، مع إعطاء الأولوية لمشاريع كأس العالم 2022. وفي ظل التحسن في إيرادات النفط، أرجأت الحكومة خطأً لفرض ضريبة على القيمة المضافة حتى وقت لاحق من هذا العام. وتوقع موازنة 2018 زيادة بنسبة 2.4% في الإنفاق، وأما على أساس الحسابات الحكومية العامة، فيُتوقع أن يتحول رصيد المالية العامة إلى فائض صغير يزيد على 2% (بعد عجز بنسبة 1.6% في 2017). وتستند ثقة المستثمرين إلى أصول مالية تربو على 300 مليار دولار يحتفظ بها صندوق الثروة السيادي القطري، وتتجلى في قدرة الدولة على جمع الأموال في أسواق السندات الدولية، بما في ذلك بيع سند بقيمة 9 مليارات دولار في 2016 و 12 مليار دولار في أبريل/نيسان 2018، بعائدات منخفضة نسبياً. وتصنف وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية الثلاث كلها السندات القطرية كأصول من الدرجة الاستثمارية.

وما زال الجهاز المصرفي يتمتع بمستوى جيد من الرسولة، فضلاً عن جودة الأصول القوية، كما خفّت وطأة ضغوط السيولة النقدية التي ظهرت في منتصف عام 2017. وارتفعت إيداعات غير المقيمين في يونيو/حزيران 2018 بنسبة 11% مقارنة بمستوياتها المتدنية في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، وتم تعويضها بالكامل وأكثر بفضل تدفق الودائع الحكومية في المصارف المحلية. وارتفعت احتياطات النقد الأجنبي من مستواها المتدني عند 35.6 مليار دولار في سبتمبر/أيلول الماضي لتصل إلى 45.2 مليار دولار في يونيو/حزيران. وفي منتصف يونيو/حزيران، رفع البنك المركزي سعر الفائدة على الإيداعات بمقدار 25 نقطة أساس إلى 2% تماشياً مع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. وفي أغسطس/آب، أبرم اتفاقية مقايضة عملات بقيمة 3 مليارات دولار

حدث تراجع في نمو إجمالي الناتج المحلي عام 2017 إلى 1.6%، وهو أضعف مستوى له منذ أكثر من عقدين من الزمن، ويعزى هذا في المقام الأول إلى الخلاف الدبلوماسي بين دول مجلس التعاون الخليجي وقطر، الذي بلغ ذروته في قطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية في منتصف 2017. كما تعرّض النمو أيضاً لضغوط نتيجة الجهود الرامية إلى ضبط أوضاع المالية العامة استجابةً لانخفاض أسعار النفط. وتُظهر البيانات ربع السنوية أن الاقتصاد تكيف بنجاح مع الصدمة، مع ارتفاع معدل النمو إلى 3.3% في الربع الرابع من عام 2017 مقارنة بالعام الماضي (مقابل متوسط 1% في الثلاثة أرباع السابقة). وتراجعت أسعار المواد الغذائية والسلع المستوردة في أعقاب تغيير مسار التجارة وافتتاح ميناء جديد، مع انخفاض التضخم (باستثناء الأسعار الجبرية) إلى 1% في يونيو/حزيران مقارنة بالعام الماضي (مقابل 2.9% في يناير/كانون الثاني). وأما الواردات، التي انخفضت بنسبة 40% في أعقاب الأزمة مباشرة، فقد تعافت هي الأخرى. وقطر هي أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم، وارتفعت حصيلة الصادرات بنسبة 17.8% أثناء 2017، يقودها الارتفاع في أسعار الغاز ومعدلات الإنتاج من حقل الشمال، أكبر حقول الغاز القطرية. وتواصل هذا الاتجاه في الربع الأول من عام 2018، مع زيادة بنسبة 20.6% مقارنة بالعام الماضي في حصيلة الصادرات، مما ساعد على تحويل الحساب الجاري إلى تحقيق فائض بنسبة 3.6% من إجمالي الناتج المحلي في 2017 (مقابل عجز يزيد على 5% في 2016، وهو الأول منذ 17 سنة).

كما تحسنت أوضاع المالية العامة مدعومة بالتعافي في أسعار الطاقة والإجراءات التقشفية التي اتخذتها

الجدول 1	2017
عدد السكان (بالمليون)	2.4
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	1812
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	685.18
الالتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي)	103.7
العمر المتوقع عند الولادة، السنوات	78.2

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، أقاليم الاقتصاد الكلي والفقر. والبيانات الرسمية ملاحظات:

(1) حدثت قيم لمؤشرات التنمية العالمية (2016)

بعد تراجع معدل النمو إلى 1.6% عام 2017، تعافى النشاط الاقتصادي مدعوماً بالنجاح في تغيير مسار التدفقات التجارية في أعقاب الخلاف مع دول الجوار بمجلس التعاون الخليجي، وارتفاع أسعار الطاقة، والإنفاق ذي الصلة بتنظيم نهائيات كأس العالم لكرة القدم 2022. كما خفّت أيضاً وطأة ضغوط السيولة على الموازنة والحساب الجاري والقطاع المصرفي. وتظل آفاق النمو إيجابية. ومن شأن الإصلاحات الرامية إلى حماية العمال الأجانب وتطبيق حقوق الإقامة الدائمة للوافدين مساعدة جهود التنويع على الأمد الأطول.

الشكل 2 قطر / الاحتياطيات الدولية



المصدر: البنك المركزي القطري، وهافر.

الشكل 1 قطر / أرصدة التجارة السلعية



المصدر: هافر.

مع نظيره التركي للمساعدة في تخفيف الضغوط الشديدة التي تتعرض لها الليرة التركية، وتلت هذه الخطوة خطة تمويل متكاملة لتركيا سبق الإعلان عنها في قمة ثنائية.

لا يمثل الفقر المطلق مشكلة للمواطنين. وفي سياق استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016، اعتمدت السلطات خطأ نسبياً وطنياً للفقر ومنهجية لقياس الرفاه بغية تتبّع مستويات معيشة السكان وتحديد الأسر المعيشية المعرّضة للمعاناة. وتساوي هذه العتبة نصف دخل الأسرة المتوسطة، وفي 2013 كان نحو 8% من القطريين يعيشون على دخل أقل من ذلك، وهي نسبة لم تتغيّر إلى حد كبير عما كانت عليه في 2007. وثمة علاقة ارتباط بين انخفاض مستويات الدخل من جهة ونسبة إعالة الأسرة المعيشية والوضع في سوق العمل ومستوى التحصيل العلمي وإعالة الإناث للأسر المعيشية والإعاقاة من جهة أخرى. وتوجد فروق مكانية في مستويات الرفاه، بالمقاييس النقدية وغير النقدية على السواء، ولا سيما بين المناطق الأكثر عمراً والأقل عمراً.

المال وتكاليف التمويل، لكن تخفّ وطأة هذه المخاطر بفضل العودة إلى تحقيق فوائض في الموازنة العامة والحساب الجاري. وعلى الجبهة الداخلية، ساعدت استراتيجية النمو المدفوعة بالاستثمارات والهيدروكربونات على مدى العقد الماضي على إحداث تحول في مستويات معيشة المواطنين، لكنها تمخضت أيضاً عن شواغل فيما يتعلق بالطاقة الإنتاجية الفائضة في الاقتصاد وأسفرت عن ضيق القاعدة الاقتصادية، وإن كانت الاستثمارات في الموائى أثبتت أنها أداة مهمة للتعامل مع التحويل القسري لمسار التجارة. ومع اعتماد استراتيجية التنمية الوطنية الثانية، تمضي قطر نحو المزيد من الانفتاح والتنوع في الاقتصاد، حيث تخطط الحكومة على وجه التحديد للسماح للأجانب بالتملك الكامل للشركات في كافة القطاعات الاقتصادية في البلد، وللمستثمرين بحيازة 49% أو أكثر في الشركات المدرجة. ويأتي هذا في أعقاب إصلاحات الإقامة الدائمة التي طبقت العام الماضي بهدف استقطاب العمال الأجانب ريفعي المهارات والاحتفاظ بهم للمساعدة على تحويل قطر إلى اقتصاد قائم على المعرفة.

البنية التحتية استعداداً لكأس العالم لكرة القدم، وبدء تشغيل مشروع برزان للغاز الطبيعي الذي تكلف 10 مليارات دولار في عام 2020. وسيواصل البنك المركزي القطري رفع أسعار الفائدة بصورة مترددة مع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي للسماح بهوامش إيجابية بين سعر الفائدة بين البنوك في قطر وسعر الفائدة بين البنوك في لندن (الليبور)، ولاجتذاب تدفقات العملات الأجنبية إلى النظام المالي. ونظراً لارتفاع أسعار الطاقة العالمية في 2018 والافتراضات المتحفظة بشأن أسعار النفط في الميزانية، يُتوقع أن تستمر الموازنة العامة في تحقيق فائض طفيف، مدعومة بفرض ضريبة على القيمة المضافة في الأمد المتوسط. ويُتوقع أن يُبقي الانتعاش في الواردات، ولا سيما السلع الرأسمالية المرتبطة بالإتفاق على البنية التحتية، على فائض الحساب الجاري عند أقل من 10% (مقارنة بفوائض تزيد على 30% قبل 2014).

## المخاطر والتحديات

في الأمد القريب، تتبع المخاطر التي تدفع إلى الهبوط من استمرار الأزمة الدبلوماسية، لكن هذه المخاطر محدودة نظراً للمرونة التي تتمتع بها قطر في الوصول إلى أسواق الواردات والصادرات. وتشمل المخاطر الخارجية الرئيسية الأخرى التقلبات في أسعار الطاقة العالمية ومخاطر عدم الاستقرار الإقليمي وتقلبات أسواق المال العالمية التي تُؤثر على تدفقات رأس

## الآفاق المستقبلية

من المتوقع أن يتعافى النمو إلى 2.3% في 2018، مرتفعاً إلى 3% على الأمد المتوسط، فيما تساعد عائدات تصدير الطاقة المتزايدة على تخفيف وطأة قيود المالية العامة، مع تواصل الإنفاق على تطوير

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

الجدول 2 قطر / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

2020	2019	2018	2017	2016	2015	
3.0	2.7	2.3	1.6	2.1	3.9	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة
1.0	1.0	0.5	1.2	3.5	8.1	الاستهلاك الخاص
0.6	0.5	0.4	-2.5	-21.0	1.1	الاستهلاك الحكومي
5.5	5.6	5.2	-3.5	7.4	1.4	استثمارات إجمالي رأس المال الثابت
2.4	2.0	2.0	1.2	1.7	-0.8	الصادرات، السلع والخدمات
2.1	2.2	3.0	-7.8	-4.1	-8.9	الواردات، السلع والخدمات
3.0	2.7	2.3	1.6	2.0	3.9	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج
1.4	1.3	1.2	-0.2	4.0	8.7	الزراعة
1.8	1.6	1.5	-0.2	1.9	2.0	الصناعة
5.4	4.9	3.9	5.6	2.0	8.6	الخدمات
2.2	3.8	2.0	0.4	2.9	1.9	التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)
7.9	7.6	7.4	3.6	-5.4	8.5	ميزان الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
-1.2	-1.5	-2.0	-2.9	-3.0	-2.8	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)
2.9	2.9	2.3	-1.6	-4.7	1.4	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)

المصادر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. ملاحظة: ت = تقديرات، ن = تنبؤات.